خلال ندوة «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كوفيد- 19 والاستثمار فيه»

«المركز»: 5.2 تريليونات دولار..قيمة حجم الإنفاق على التعليم في العالم خلال 2015

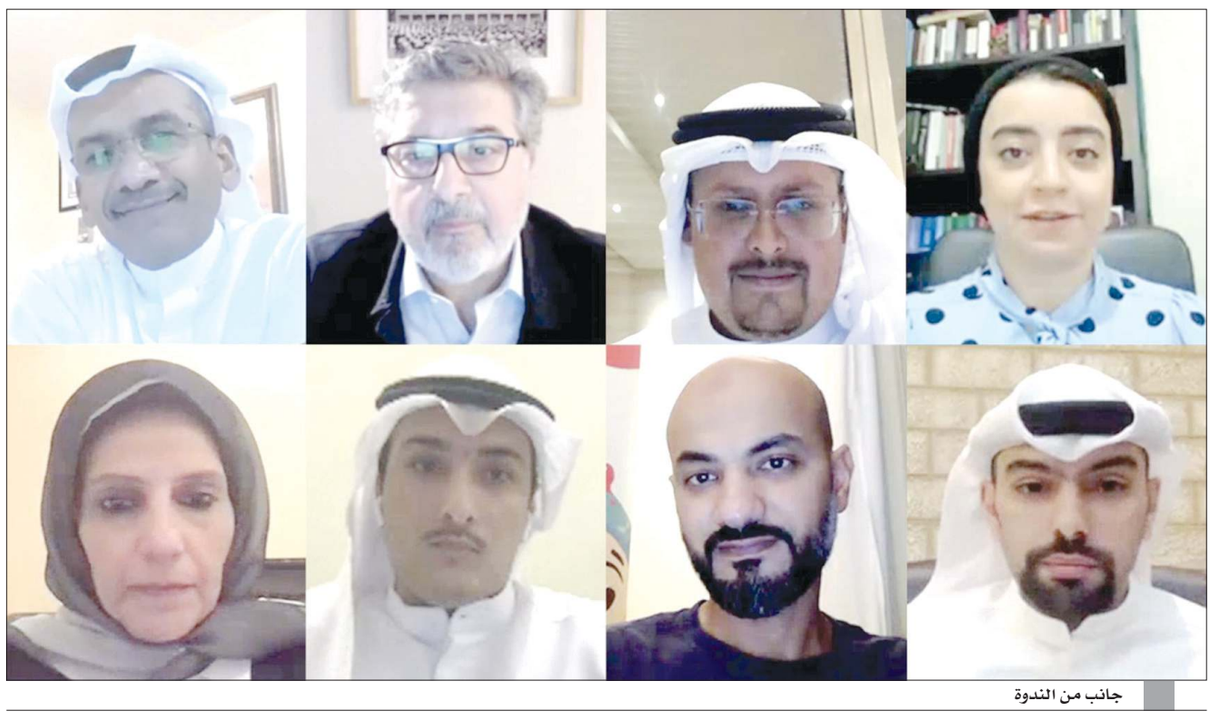
جانب من الندوة

عقد المركز المالي الكويتي «المركز» ندوة إلكترونية بعنوان «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كوفيد19- والاستثمار فيه» لمناقشة التحديات التي تواجه قطاع التعليم بعد أزمة فيروس كوفيد19- حول العالم، وتأثير إغلاق المؤسسات التعليمية، وتزايد الإقبال على التعليم عن بعد وفرص الاستثمار فيه، وذلك يوم الإثنين الموافق 22 يونيو 2020. وأدار الجلسة النقاشية في الندوة مناف عبدالعزيز الهاجري الرئيس التنفيذي «للمركز»، وشارك فيها علي حسن خليل رئيس العمليات في «المركز»، وأريج علي الغانم المدير العام لمدرسة البكالوريا الأمريكية (ABS)، وبدر ورد المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق (Lamsa)، ويوسف الحسيني المؤسس والرئيس التنفيذي لموقع وتطبيق (Baims). واستضافت الندوة أيضاً الدكتورة فاطمة الهاشم عضو هيئة تدريس في جامعة الخليج، والأستاذ فيصل البريدي من مبادرة (جرب) أونلاين للتعليم عن بعد. وبدأ الشيخ حمود صلاح الصباح، نائب الرئيس المساعد للعلاقات التجارية الحكومية في «المركز» الندوة بعرض تقديمي عن قطاع التعليم عالميا وإقليميا ومحليا من جوانبه المختلفة بعد جائحة فيروس كوفيد19-.

وأشار العرض التقديمي إلى أن حجم الإنفاق على التعليم في العالم في عام 2015 بلغ 5.2 تريليون دولار، ومن المتوقع نمو الإنفاق على التعليم بنسبة 4% سنوياً عالمياً. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن نسبة الإنفاق تفوق النسبة العالمية وتتراوح ما بين 5-6% سنوياً. وحددت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومنظمات دولية اخرى إطار عام لمهارات القرن الواحد وعشرين، ويرتكز الإطار على 11 محور، من أهمها تعزيز التفكير الناقد وحل المشكلات، والثقافة المعلوماتية، والإبتكار والإبداع، والاتصال والتشارك. وتنفق دولة الكويت 15،000 دولار على الطالب، إلا أن جودة التعليم متدنية، حيث حصلت الكويت على المرتبة 47 من 50 في اختبارات لقدرات ال TIMSS في عام 2015، في حين تنفق دول أخرى مثل كوريا نصف ما تنفقه الكويت على الطالب وترتيبها الثالث في اختبار القدرات. ومع أزمة جائحة كوفيد19-، تم إغلاق المدارس في أكثر من 124 دولة، أي أن حوالي مليار ومائة طالب تأثروا بعد الجائحة. وكانت الصين أول الدول التي ظهر فيها الوباء وأغلقت المدارس، ولكن في نفس الوقت جعلت التعليم عن بعد إلزامي. أما في المملكة المتحدة، تم إيقاف التعليم وإلغاء اختبارات 2020. وسرع فيروس كوفيد19- من الاعتماد على التكنولوجيا. وتشمل تكنولوجيا التعليم مفاهيم كثيرة، أولها منصات التعليم عن بعد مثل Coursera وADEX وKhan Academy، وثانيها نظام إدارة التعليم وهو نظام للمعلم لأخذ الحضور والغياب ولتجميع وترتيب المواد التعليمية وتصحيح الاختبارات، وثالثها الأدوات الرقمية منها رقمنة المحتويات. ومن عام 2014 إلى 2019، كان هناك 16 عملية استحواذ واندماج في قطاع التعليم في الكويت قيمة 1.2 مليار دولار او 160 مليون دينار كويتي، 12 منهم تم إتمامهم في أخر عامين، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا القطاع للمستثمرين.

وأشار الهاجري في بداية الجلسة النقاشية أن جائحة كورونا ساهمت في إبراز دور التعليم الإلكتروني بشكل كبير، من حيث إمكانية تواصل الطلبة والمعلمين عن بعد عبر برامج التواصل، مما ساهم في تقديم العديد من الفرص الاستثمارية حول العالم وفي المنطقة. وطرح الهاجري مجموعة من التساؤلات على المشاركين في الجلسة النقاشية حول التغيرات التي شهدها قطاع التعليم عقب جائحة فيروس كوفيد19-، ومدى سلاسة تطبيق التعليم عن بعد خلال الأزمة، ومدى ملاءمة معدلات الإنفاق على الطالب مع مخرجات التعليم وجودته، ودور القطاع الخاص كقوة تنموية في دعم قطاع التعليم، والحلول المطروحة ضمن النظام البيئي الحالي. وذكر أن قطاع التعليم قطاع مهم له تحدياته القديمة المزمنة، وله تحدياته الجديدة مثل رفع الكفاءة والتعليم عن بعد. كما أنه بوابة مهمة لبوابات العدالة الاجتماعية بين الشباب يملك الكل فيها نفس الحق بالحصول على أفضل فرصة بالتعليم. ويجب ألا يكون لدينا أي حرج أن نسد الثغرات بأسرع وقت ممكن من خلال رفع الممارسات في القطاعات الأخرى لترقى لهذا المستوى. وأوضح الهاجري أن الاستثمار الجريء يجب ألا يقتصر على المبادر فقط، بل يجب أن يمتد إلى كافة عناصر المنظومة، بما فيها الجهات الحكومية الرقابية والرأي العام والمؤسسات السيادية والتي يجب أن تكون جريئة أيضاً وأن تتقبل درجة متفق عليها مسبقا من المخاطرة. فاليوم، هناك ضرورة لمزيد من الجرأة والقيادة والقدرة على صناعة القرار، ونقل الممارسات الناجحة من قطاع لآخر أو في نفس القطاع. وقال خليل أن المدارس اليوم تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بمخرجات التعليم لتتلاءم مع متطلبات الأسواق، الأمر الذي سيفرض تغيير المنهج والمحتوى بما يتوافق مع المهارات اللازمة والظروف عقب جائحة فيروس كوفيد19-. ولا شك أن إدارة المدارس سوف تكون أصعب بكثير مما كانت عليه، فهناك اليوم نوعين من المدارس، أولها المدارس المتميزة القادرة على تطوير نفسها واستقطاب أفضل الطلاب، والنوع الثاني هو المدارس من الفئة الثانية التي تعتبر كعقار يذهب إليه المعلمون لتعليم المنهج فقط، وسوف تتأثر هذه المدارس كثيراً مما يستدعي أن تقوم بنقلة نوعية ما بعد كوفيد19-. وهناك بعض الدول التي تطرح إدارة المدارس الحكومية على القطاع الخاص من خلال ممارسات ومناقصات. واليوم، دخلت الشركات العائلية والمستثمر المحترف على قطاع التعليم وقامت بتحسين الإدارة، لنشهد في السنوات الثلاث الأخيرة دخول صناديق الاستثمار الخاص المتخصصة بقطاع التعليم، ومن المهم إدراك أن التعليم ليس مشروع مستقل، بل هو ضمن منظومة المجتمع، ويبدأ بتحديد الكفاءات التي يتطلبها المجتمع ليتمكن من القيام بدور إيجابي.

وأشار خليل أن مستويات خريجي المدارس والجامعات الأجنبية تتفوق على خريجي المدارس والجامعات الحكومية، وهو ما هو ملحوظ في سوق العمل من حيث مهارات الخريج وطريقة تفكيره وتعامله مع أمور العمل بشكل يومي. ونظراً لصعوبة إعادة هيكلة التعليم الحكومي على المدى القصير، فإن أي استثمار ممكن أن يكون مكمل للتعليم الحكومي من خلال تقديم منهج أو برنامج مكمل بتكلفة ضئيلة بهدف رفع مستوى الطالب سيكون حل ممتاز على المدى القصير.

ومن جانبها، أشارت الغانم إلى التحديات التي واجهتها المدارس بعد أزمة كوفيد19- وقرار إغلاق المدارس، وعدم استيعاب بعض أولياء الأمور لموضوع التعليم عن بعد وصعوبة الحصول على الدعم من وزارة التربية بتطبيق نظام التعلم عن بعد، لتصبح قضية شعبية تتباين فيها آراء كافة الأطراف المعنية. واستلزم الأمر 35 يوم في مدرسة ABS لإقناع الجهات المعنية بالسماح بتطبيق التعليم عن بعد كنظام اختياري للطلبة. ورغم التحديات، إلا أن وجود نظام تقني متقدم ومتطور في المدرسة واستعداد الطلبة إلى حد مناسب وتوفير فريق تقني لتدريب المعلمين ساهم في مواجهة هذه التحديات.

وأضافت الغانم أن المدارس المتميزة تعمل وفق معايير وتصنيفات معينة تلزمها بإيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة مثل هذه الأزمات، ورغم صعوبة ذلك في الفترة الأولى، إلا أن الطلبة بدأت بالتفاعل مع الزملاء والمعلمين، وهو الأمر الذي رفع من معنوياتهم نفسياً واجتماعيا. ودعت لأن يتم تطوير النظام الحكومي الذي سينعكس إيجاباً على المدارس الخاصة ذات المستوى المتميز، أما المدارس التي تقدم جودة متدنية، فلن تتمكن من المواجهة. وأوضحت أن الكثير من أولياء الأمور يتجهون للمدارس والجامعات الخاصة نتيجة لتدني مستوى مخرجات قطاع التعليم الحكومي. إلا أنهم قد يقومون بالتفرقة بين الأبناء بإدخال بعضهم المدارس الحكومية والبعض الآخر المدارس الخاصة، مما قد يخلق فجوة وفروقات نفسية ونتائج مخرجات مختلفة، ويسبب في الإخلال بمنظومة العدالة الاجتماعية. وذكر ورد أن يجب أن تكون هناك عملية لإعادة صناعة وتأهيل قطاع التعليم بطريقة كلية، ويشارك في النقاش على طاولة وحدة خبراء من القطاع العام والخاص والتكنولوجيا لخلق منصة جديدة يكون فيها دور المدرس واضح سواء كنا في الصف او خارجه، لتستمر آلية التعليم وتقارير الطلاب والاختبارات تحت كل الظروف. فالأمر أصبح يتخطى أزمة كوفيد19-، ويستدعي تفعيل سبل التكنولوجيا والتعليم عن بعد وخلص تجربة جديدة أكثر شمولية.

العمومية توافق على توزيع 5 في المئة أسهم منحة مجانية

«أجيال» تحقق مليوني دينار أرباحاً صافية خلال 2019

جانب من العمومية

أعلنت شركة أجيال العقارية الترفيهية عن تحقيقها أرباحاً صافية بلغت 2،001،582 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية (العادية وغير العادية) للشركة الذي عقد يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2020، بنسبة حضور بلغت (72.984%). كما وافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% للمساهمين من رأس المال المصدر والمدفوع، وذلك من خلال إصدار 9.261 مليون سهماً جديداً.

يذكر أن الميزانية العمومية لشركة «أجيال» قد شرحت بوضوح الوضع المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت 2،001،582 دينار كويتي بواقع 10.87 فلس للسهم مقارنة بربح عام 2018 البالغ 2،459،326 دينار كويتي بواقع 13.35 فلس للسهم بانخفاض قدره 18.61% وذلك لوجود ربح استثنائي في السنة السابقة ناتج من رد مخصص زائد لمطالبات قانونية.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الشيخ/ حمد مبارك الجابر الصباح، أنه بفضل استراتيجية «أجيال» الراسخة والتي تركز على تنويع استثماراتها العقارية والاستمرار في تطوير مشاريعها، استطاعت الشركة تحديد مجالات التحسين والتطوير التي تسعى إليها على المدى البعيد مع توضيح أهدافها التنظيمية الرامية لإدارة عملياتها بصورة صحيحة، مما انعكس إيجابياً على أدائها ونتائجها المالية عاماً بعد عام.»

وتم عرض النتائج المالية للشركة خلال العام 2019 حيث ارتفعت قيمة حقوق المساهمين بنسبة 1.79% من 122،307،169 دينار كويتي في عام 2018 إلى 124،502،464 دينار كويتي في عام 2019. وارتفعت إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 36.20% من 2،447،773 دينار كويتي في عام 2018 إلى 3،333،949 دينار كويتي في عام 2019. هذا وقد أظهرت الميزانية العمومية المجمعة للشركة ارتفاعاً في قيمة الموجودات بنسبة 6.49% من 134،354،292 دينار كويتي في عام 2018 إلى 143،072،673 دينار كويتي في عام 2019، بينما ارتفعت إجمالي المطلوبات بنسبة 54.15% من 12،047،123 دينار كويتي في عام 2018 إلى 18،570،209 دينار كويتي في عام 2019.

الجمعية العمومية (العادية وغير العادية)

ولقد أقرت الجمعية العامة العادية لشركة «أجيال» جميع بنود جدول أعمال الجمعية بما في ذلك الموافقة على توزيع 5% أسهم منحة مجانية والموافقة على استقطاع 10% من صافي الربح لصالح الاحتياطي القانوني بمبلغ 211،120 دينار كويتي، إلى جانب استقطاع النسبة ذاتها والمبلغ ذاته من صافي الربح لصالح الاحتياطي الاختياري. كما تم انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة لمدة ثلاث سنوات قادمة مكوّن من الشيخ/علي عبدالله الخليفة الصباح والشيخ/ حمد مبارك الجابر الصباح و تهاني مصلط العجمي وعبدالعزيز فيصل الخترش و محمد عبدالرزاق الكندري، مع انتخاب الشيخ/ فيصل أحمد العبدالله الصباح كعضو احتياط.

كما تم تأجيل الجمعية العامة غير العادية للأسبوع القادم لعدم اكتمال النصاب القانوني لذلك.

عام حافل بالنجاحات

ومن جانب آخر، سلط نائب رئيس مجلس الإدارة الضوء على إنجازات الشركة خلال العام 2019 متمنياً المحافظة على استمرار نمو العوائد التشغيلية خلال العام الحالي، حيث حافظت «أجيال» في عام 2019 على العوائد الإيجارية المتمثلة في مجمع أجيال التجاري الترفيهي والذي يعتبر من المجمعات الرائدة والمميزة في منطقة الفحيحيل، كما ارتفعت الإيرادات من الشركات الزميلة والمتمثلة في شركة الحمراء العقارية من خلال ارتفاع نسب إشغال المركز التجاري وبرج الأعمال، كما تحولت شركة المدار الذهبية في المملكة العربية السعودية إلى الربح من خلال استمرار نمو أداء الشقق الفندقية وتسجيل نسب إشغال مرتفعة، وزيادة تأجير المكاتب مما ساهم في تحقيق العوائد المرجوة.

مشروع «الأندلس»

ومن جانب آخر، قال الرئيس التنفيذي للشركة، عبدالعزيز فيصل الخترش: «أن «أجيال» مستمرة في تطوير مشروع الأندلس متعدد الاستخدامات على مساحة أرض 10،300 متر مربع وبمساحة بناء تقارب 58،600 متر مربع والواقع في منطقة حولي، والذي من المتوقع أن يكون وجهة استثنائية متميزة كونه مجتمع متكامل مليء بالمزايا العصرية التي تناسب أسلوب حياة الكثيرين وتساعدهم على التفاعل مع المجتمع من حولهم، حيث يجمع المشروع بين الترفيه والصحة والعمل والتسوق ويحتوي على مكاتب وعيادات طبية ومحلات تجارية وسينما. مشيراً إلى أن فريق العمل قد قام بتصميم المشروع بأسلوب مختلف ليتناسب مع ما يملكه هذا الموقع من تراث كونه كان موقعاً لأحد أولى دور السينما الكويتية التي أبصرت النور.

وقد استمر فريق عمل الشركة في العمل على استكمال أعمال تطوير مشروع الأندلس خلال العام 2020 حيث بلغت نسبة إنجاز أعمال المشروع حتى الآن 45% وهو ما يتماشى مع الخطة الزمنية الموضوعة لاستكمال المشروع والذي من المتوقع الانتهاء منه بحلول العام 2022. كما أكد الرئيس التنفيذي أن «أجيال» تراقب الوضع الراهن لتتخذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على متانة الشركة ومركزها المالي، حيث قامت الشركة بوضع خطة لتخطي الآثار الاقتصادية من تبعات فيروس كورونا، كما قامت بتقديم الدعم المالي لمستأجريها وعملائها لمساعدتهم على تخطي هذه المرحلة. منوهاً إلى أن «أجيال» تقوم بدورها لحماية موظفيها وعملائها ومشاريعها من تبعات فيروس كورونا سواء كانت صحية أو اقتصادية، معتبراً أن هذا يمثل جزء من دور الشركة بالمساهمة الفاعلة في الاقتصاد الكويتي ومبادراتها الرامية للوفاء بمسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح والموظفين والمجتمع والبيئة أثناء تنفيذها لأعمالها.

«KIB» يوقع اتفاقية مرابحة مع «إيكويت» بـ 150 مليون دولار

رائد بوخمسين

محمد خديري

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن توقيعه اتفاقية تمويل «مرابحة» مع شركة إيكويت للبتروكيماويات بقيمة تصل إلى 150 مليون دولار أمريكي ولمدة ثلاث سنوات. حيث تهدف هذه الصفقة إلى إعادة تمويل جزء من تسهيلات ائتمانية قائمة، كانت الشركة قد حصلت عليها من مجموعة من البنوك وذلك لتمويل عمليات التوسع في أنشطة أعمالها.

وبهذه المناسبة، فقد أثنى رائد بوخمسين، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB، على الجهود التي بذلها الطرفان لتوقيع هذه الاتفاقية قائلاً: «يسعدنا القيام بترتيب وتنظيم هذا التمويل الإسلامي لشركة «إيكويت» والتي تعد من الشركات الرائدة عالمياً في قطاع البتروكيماويات، كما أننا نتطلع لمواصلة دعم جهود الشركة الهادفة إلى تحقيق مزيد من النمو بالاعتماد على نموذج أعمالها القوي، وفريق إدارتها ومساهميها المميزين. كما أشار بوخمسين إلى أهمية هذه الصفقة في تدعيم جهود البنك نحو تنويع محفظة التمويل، مضيفاً: «جاءت هذه الصفقة لتأكد قدرة KIB على قيادة وترتيب عمليات التمويل الكبيرة على أساس ثنائي، وخاصة بعد عملية إصدار الصكوك الناجحة التي نفذها KIB في العام الماضي، والتي عززت مؤشرات رسملة البنك وساهمت في زيادة قدرته على إجراء عمليات تمويل رئيسية.»

كما عقب محمد خديري، المدير العام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية والشركات الكبرى في KIB، على إتمام هذه الصفقة مشيداً بأهميتها، حيث قال: «تأتي هذه الصفقة الهامة لتأكد على ثقافة وقيم أعمالنا، والتي ترتكز على الاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات عملائنا، وترسي قواعد التعاون المشترك معهم». مشيراً إلى أهمية هذه الاتفاقية التي نظّمت خصيصاً لتدعم وتتلاءم مع متطلبات السيولة لشركة «إيكويت»، ولتعزز علاقتنا الاستراتيجية معهم وبما يخدم مصالح الطرفين.

وأضاف خديري: «نحن فخورون للغاية لقيامنا بتمويل هذه المرحلة الهامة من مراحل توسع شركة «إيكويت»، كما أود أن أشيد بالعمل الجاد والتعاون الفعال والجهود المتفانية التي بذلتها فرق عمل كل من «KIB» و«إيكويت» خلال الأسابيع الماضية في سبيل إتمام هذه الصفقة والبدء بتنفيذها. نحن مسرورون لكون شركة «إيكويت» إحدى عملائنا المميزين ضمن فئة الشركات الكبرى، كما نتطلع لأن تؤسس هذه الصفقة لبداية شراكة طويلة ومفيدة للطرفين». كما أشار خديري أن هذه الصفقة تمثل إضافة جديدة إلى إنجازات KIB، وإلى سجله القوي والحافل بتقديم حلول تمويلية متخصصة، ومنتجات وخدمات رائدة، واستشارات مالية وتمويلية متميزة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات.